

فاعلية التدقيق والفحص الضريبي في إدراك دافعي الضرائب نحو تطبيق نظام التقدير الذاتي

أ.م.د. محمد حلو داود الخرسان
الكلية التقنية في ذي قار

م. زياد طاهر محمد علي
المعهد التقني / نينوى

Effectiveness of audit and tax examination in Taxpayers' perception towards the application of self- assessment system

Assis. Prof. Dr. Mohammed Helo D. AL K.
Technical College in Dhi Qar

Ziad Taher M. A.
Technical Institute / Nineveh

المستخلص:

تحظى إجراءات التدقيق والفحص الضريبي بدورها الفاعل في خلق إدراك وتفهم من قبل دافعي الضرائب لعملية تطبيق نظام التقدير الذاتي، ويتم ذلك بسعي الإدارة الضريبية إلى تعزيز عوامل الإذعان الضريبي لدى دافعي الضرائب من الأفراد، فقد أظهرت دراسات سابقة أهمية تطبيق نظام التقدير الذاتي على الشركات المساهمة، وفي هذا البحث يكون التركيز على المكلفين بدفع الضريبة من الأفراد والمشاركات، وقد تم ذلك من خلال عملية مسح على (100) من دافعي الضرائب الأفراد والمشاركات ومراقبي الحسابات والعاملين في دوائر الضريبة والأكاديميين لمعرفة مدى تفهم وإدراك دافعي الضرائب وقبولهم لنظام التقدير الذاتي بالمقارنة مع النظام التقليدي المطبق حالياً. وأظهرت نتائج المسح ترحيب دافعي الضرائب بتطبيق نظام التقدير الذاتي وإدراكهم لأهميته في تبسيط الإجراءات، وعلى الرغم من استعداد دافعي الضرائب لتطبيق نظام التقدير الذاتي فإن معظمهم لا يعرف المسؤوليات التي تترتب عليهم في ظل تطبيق هذا النظام فضلاً عن عدم معرفتهم كيفية حساب الضريبة الخاصة بهم، ولكن معظمهم مهتم بمعرفة المزيد حول نظام التقدير الذاتي. وتبين من خلال الدراسة أن ثمة جهل وسوء فهم للقوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية وعلى هذا الأساس ترشحت التوصيات لزيادة برامج الوعي الضريبي من قبل الإدارة الضريبية بما يضمن زيادة معرفة دافعي الضرائب بمتطلبات تطبيق نظام التقدير الذاتي وما يترتب عليهم من حقوق وواجبات، إضافة إلى زيادة معرفتهم بإجراءات التدقيق والفحص الضريبي التي تقوم بها الإدارة الضريبية والتي يكون لها الأثر الإيجابي في تحقيق الالتزام الطوعي من قبل دافعي الضرائب بتطبيق نظام التقدير الذاتي. وسيتم التصدي لهذا الموضوع في جانبين نظري وعملي إذ يتضمن الجانب النظري استعراض الأفكار المشار إليها فيما ذكر انفاً، بينما يتضمن الجانب العملي استمارة استبانة توزع على فئات مختارة من أطراف عملية التحاسب الضريبي فضلاً عن عدد من الأكاديميين والمحاسبين ومراقبي الحسابات المختصين في المجال الضريبي، وسيخلص البحث إلى جملة استنتاجات ووضع التوصيات أو المقترحات المناسبة لها.

الكلمة المفتاحية: نظام التقدير الذاتي، الامتثال الضريبي، دافعي الضرائب.

Abstract:

Audit and tax examination getting an active role in creating awareness and understanding by taxpayers for the application process self assessment system this is done by the tax administration seeking to promote tax compliance factors among of individuals taxpayers where previous studies have shown the importance of applying self assessment system for stock companies in this research the focus is on the assigns to pay tax of individuals and companies this was done through asurvey on(100) of taxpayers individual and companies and auditors and tax services workers and academics to know the understanding and awareness of taxpayers to

acceptance self assessment system compared to traditional system applied currently. the survey result showed welcome taxpayers to apply self assessment system and recognize its importance in simplifying procedures despite the willingness of taxpayers to apply self assessment system that most don't know the responsibilities that they have under application of this system as well as not knowing how to calculate their tax but mostly interested in learning more about self assessment system. And the study found there is ignorance and misunderstanding of the tax laws and regulations on this basis nominated recommendations to increase tax awareness programs by the tax administration to ensure increased knowledge taxpayers of requirements of self assessment system application and the resulting of the rights and duties as well as increasing the knowledge of audit procedures and tax examination by the tax administration that have a positive impact in achieving the voluntary compliance by taxpayers to apply self recognition system. This topic will be addressed in the theoretical and practical aspects theoretical aspect includes reviewing ideas was referred above while the practical aspect includes identifying from distributed to selected categories of parties to tax accounting process as well as a number of academics accountants and auditors professionals in tax scope and the research will resulting to several conclusions and put the appropriate recommendations for it .

Key words: self – assessment system - tax compliance - taxpayers.

المحور الأول: تقديم ومنهجية

1-1 المقدمة

تمثل الضريبة الالتزام المالي من قبل الأفراد تجاه الدولة لتحقيق جملة أهداف في مقدمتها توفير الأموال اللازمة إيرادات لمواجهة النفقات ضمن الموازنة العامة للدولة فضلاً عن أهميتها في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي فضلاً عن تسخيرها في تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية الأخرى، ولذلك كثر اعتناء الحكومات (باختلاف أنظمة الحكم فيها والأفكار السياسية التي تؤمن بها) بالضرائب كأحد أدوات السياسة المالية بهدف السعي إلى أن تحقق من خلالها الأهداف المشار إليها، وقد أدى هذا الاهتمام إلى ضرورة توفير الوسائل التي تساعد في الوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة بشكل يضمن عدم ضياع الموارد من الخزينة العامة من جهة وعدم الأضرار بدافعي الضرائب وتوجيههم نحو الالتزام الطوعي بدفع الضريبة من جهة أخرى. وفي العراق لاتزال إسهام الإيرادات الضريبية من مجموع إيرادات الموازنة العامة للدولة إسهاماً خجولاً، إذ أنها لا تتجاوز نسبتها 8% على الرغم من الوضع الاقتصادي الحال الذي يمر به البلد والمتمثل بانخفاض أسعار النفط التي تمثل المصدر الرئيس للإيرادات العامة التي يعتمد

عليها في مواجهة النفقات العامة المتزايدة لأسباب متعددة تقف مواجهة الإرهاب في مقدمتها، الأمر الذي يستدعي العناية بزيادة الإيرادات الضريبية، ولأجل ذلك لابد من التفكير والاهتمام بالعوامل والأساليب التي تحقق الإذعان الضريبي من قبل المكلفين بدفع الضريبة ومن هذه الأساليب اعتماد نظام التقدير الذاتي على المشاركات والمكلفين الأفراد، وسيكون لإجراءات التدقيق والفحص الضريبي الفعال من قبل الإدارة الضريبية الدور المهم في إدراك المكلفين بدفع الضريبة وتفهمهم لتطبيق هذا النظام بشكل يحقق الإذعان الضريبي المطلوب، وأن هذا ما تسعى الدراسة لتحقيقه من خلال استعراض نظام التقدير الذاتي في تقدير ضريبة الدخل وبحث علاقة ذلك بالإذعان الضريبي ومدى إسهام التدقيق أو الفحص الضريبي في هذا المجال.

2-1 مشكلة الدراسة

ثمة منهجية تستمد من المحاسبة المتعارف عليها فكراً وأسلوباً وأداة تعمل من خلالها تقدير وفرض الضريبة مباشرة من قبل دافعي الضريبة دون تدخل الإدارة الضريبية ضمن إطار نظام التقدير الذاتي بافتراض الالتزام الطوعي أو الإذعان الضريبي من قبل المكلف بدفع الضريبة.

وضمن السياق ما ذكر انفاً تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

((هل يمكن للتدقيق والفحص الضريبي أن يكون فاعلاً إلى المستوى الذي يؤثر على الإذعان الضريبي بالشكل الذي يمكن من خلاله التأثير الإيجابي على سلوك المكلف بدفع الضريبة عند تطبيق نظام التقدير الذاتي على المشاركات والأفراد دافعي ضرائب الدخل)).

3-1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من الأهمية المتزايدة لموضوع الضريبة في الوقت الحاضر وفي ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق، وأهمية ما تسهم به الإيرادات الضريبية في دعم الموازنة العامة للدولة بشكل يحقق الاستقرار الاقتصادي، ومما لا شك فيه أن تعظيم الإيرادات الضريبية سيكون نتيجة طبيعية لالتزام المكلفين بدفع الضريبة، ويتم تحقيق ذلك الالتزام عند تحقق الإدراك والتصور الإيجابي لدافعي الضريبة نحو النظام الضريبي من خلال تطبيق نظام التقدير الذاتي، وإسهام إجراءات التدقيق والفحص الضريبي بدورها الفاعل في تحقيق هذا التصور.

وتكمن أهمية تطبيق نظام التقدير الذاتي في تحديد دخل دافعي الضرائب من الأفراد والمشاركات؛ لأن عملية تحديد الدخل الخاضع للضريبة تمثل الإجراء الذي يمكن الوصول من خلاله إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية وتطبيق القوانين والأنظمة على أرض الواقع بالشكل الذي رسمه المشرع الضريبي.

1-4 هدف الدراسة

- تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة أهداف تتمثل بالآتي:
- توضيح لمفهوم نظام التقدير الذاتي واليته في التحاسب الضريبي.
 - التعرف على مفهوم الإذعان الضريبي.
 - استعراض العلاقة بين الإذعان الضريبي ونظام التقدير الذاتي.
 - تبيان أهمية التدقيق والفحص الضريبي في تحقق الإذعان الضريبي والتصور الإيجابي لدافعي الضرائب تجاه النظام الضريبي.

1-5 فرضية الدراسة

تعتمد الدراسة على الفرضيات الآتية:

- هناك علاقة معنوية بين الإذعان الضريبي ونظام التقدير الذاتي.
- هناك علاقة معنوية بين تطبيق نظام التقدير الذاتي والتصور الإيجابي نحو النظام الضريبي.
- هناك علاقة معنوية بين التصور الإيجابي لدافعي الضرائب وتحقيق الإذعان الضريبي.
- هناك علاقة معنوية بين التدقيق والفحص الضريبي وتحقيق الإذعان الضريبي.
- هناك علاقة معنوية بين التدقيق والفحص الضريبي وتطبيق نظام التقدير الذاتي.

1_6 منهجية الدراسة

يعتمد البحث على الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التحليلية لغرض الوصول إلى معرفة دور التدقيق والفحص الضريبي الفاعل في تحقيق الإذعان الضريبي وأهمية ذلك في الفهم والإدراك والتصور الإيجابي لدافعي الضرائب من الأفراد والمشاركات عند تطبيق نظام التقدير الذاتي، وسيتم ذلك من خلال استعراض المفاهيم النظرية ذات العلاقة ضمن المحور الثاني من الدراسة.

المحور الثاني: المفاهيم النظرية

سيتم في هذا المحور استعراض المفاهيم النظرية التي يركز عليها البحث وعلى سبيل الاختصار لتكون مدخلا يركز عليها الجانب التطبيقي للبحث ضمن سياق المنهجية ومضامينها التي تقدمت في المحور الأول.

2-1 مفهوم وتعريف نظام التقدير الذاتي self – Assessment system

يفترض أساساً في تطبيق نظام التقدير الذاتي بأن جميع المعلومات التي يقدمها دافعي الضرائب هي معلومات صحيحة ومن غير الضروري إعادة فحصها وتدقيقها ولكل البيانات المثبتة في الإقرار الضريبي قبل إتمام عملية حساب الضريبة واستحصالتها على أساس تلك البيانات هذا

من جهة، ومن جهة أخرى فإن نظام التقدير الذاتي يتطلب من دافعي الضرائب أن يكونوا أكثر مسؤولية في ضمان تقديم المعلومات الصحيحة التي يمكن قبولها كما هي من قبل الإدارة الضريبية (Junainah, Abdul Wahid, 2013:56).

ويعني التقدير الذاتي للضريبة ببساطة أن يقوم دافع الضريبة باحتساب ضريته بناء على ما تظهره حساباته وما يبينه في إقراره الضريبي من صافي الدخل فيقوم الشخص بسداد الضريبة وما على الإدارة الضريبية إلا قبول هذا الأمر في هذه المرحلة، لكن يحق للإدارة الضريبية اختيار أشخاص معينين واستدعائهم لفحص دفاترهم وكافة مستنداتهم المالية للتأكد من صحة حسابهم للضريبة المدفوعة فإن وجد أن حساب الضريبة المدفوعة لم يكن صحيحاً أو أن الدفاتر والمستندات تظهر أن دخلاً آخر لم يعلن عنه الشخص في إقراره فحينئذ يعاد حساب الضريبة له بصورة صحيحة مع الغرامة¹ وربما عقوبات أخرى تصل في بلدان للسجن لعدة سنوات²، وبما أنه يحق للضرائب فتح أي تقدير إذا وجدت معلومات جديدة عن الشخص المعني خلال خمس سنوات بعد سنة تقدير الضريبة المعنية فإن هذا يعني إن من لم يراجع هذا العام سيراجع غالباً في السنوات الأربع التالية وبهذا تضمن الإدارة الضريبية تدقيق وفحص كل أو أغلب إقرارات دافعي الضرائب خلال خمس سنوات¹.

إن هذا الأسلوب أو النظام الجديد الخاص بتقدير ضريبة الدخل يساعد على الاتجاه إلى الفكر الجديد في تحصيل الضرائب من كونها جباية إلى اعتبارها خدمة للمجتمع والمكلفين، وبذلك فإنه يقضي نهائياً على أسلوب التقدير الجزافي أو ما يسمى بالتقدير الإداري (أمين، 2000: 35)، ومن ثم فإن تطبيق هذا النظام سيكون له الأثر الواضح في تفهم وإدراك دافعي الضرائب وتحقيق التصور الإيجابي تجاه النظام الضريبي ومما لا شك فيه أن ذلك يرتبط مع الإذعان الضريبي من قبل دافعي الضرائب.

ووفق ما ذكر انفاً فيمكن تعريف التقدير الذاتي بأنه نظام يمثل بموجبه المكلفون بالتزاماتهم الضريبية الأساس دون تدخل موظفي الضرائب فقد تم تزويده بالمعلومات وسبل التوعية على أن يقوم المكلفون باستيفاء إقراراتهم الضريبية بدقة ويقدموها طواعية في المدة المحددة (الخرسان، 2014: 22). ويعرف أيضاً بأنه كشف سنوي معين تقوم الإدارات الضريبية بتقديمه

¹طبقاً للمادة 32 من قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل والتي تنص على أنه ((على السلطة المالية أن تقدر الضريبة على أساس الدخل الحقيقي للمكلف ولها الحق في الرجوع بالتقدير على من سبق تقدير دخله بأقل من حقيقته إذا ظهرت لديها وقائع مادية بضمونها الأخبار التحريية، ولمدة خمس سنوات ماضية باستثناء السنة التقديرية أما من لم يتم تقدير دخله فيكون الرجوع عليه ابتداء من تاريخ تحقق الدخل ولا يؤثر على حق السلطة المالية في الرجوع بالتقدير عدم تبليغ الأشخاص به).

للمكلفين (التقدير) يقدموا جميع المعلومات التفصيلية من دخولهم الخاضعة للضريبة ومعلومات عن حالتهم الاجتماعية والنفقات الشخصية بصك بمقدار الضريبة (D'Arcy, M. 2011:29). وكذلك "بأنه أسلوب يقدم المكلف بموجبه كشف التقدير الذي يدونه بنفسه لأنه أعلم بنتيجة أعماله ودخله ونفقاته (Junainah, Abdul Wahid, 2013:58)، وبموجب نظام تقدير الضريبة الذاتي فإن الالتزام الطوعي يتم من قبل المكلف دون تدخل من أحد موظفي الضرائب ويعمل ذلك على تحديد دور الإدارة الضريبية فقط بتزويد المكلف بالمعلومات وسبل التوعية بالتزاماته الضريبية، حيث أنه بموجب نظام التقدير الذاتي لابد أن يكون دافع الضريبة ملماً بكل جوانب هذا النظام حتى يتمكن من تقديم إقراراته بموجب السلطة التي انتقلت له بعد أن كانت محصورة في موظف الضرائب (Clifford, Machogu and Jairus, 2013, 12).

2-2 مزايا تطبيق نظام التقدير الذاتي

لقد تم اعتماد نظام التقدير الذاتي في العديد من الدول وخاصة المتقدمة لتحقيقه المزايا الآتية (Abd Alrhim, 1998, 24):

- 1- تشجيع دافعي الضرائب على الالتزام الضريبي طوعاً.
 - 2- لضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة والتكاليف التي تنفق من قبل الإدارة الضريبية.
 - 3- لضمان أداء ثابت تقريباً في جميع فروع التقييم.
 - 4- لتحسين تحصيل الضريبة وزيادتها.
- وفي العراق نظام التقدير الذاتي إلى²:
- تقليل تكاليف الجباية أو الحد منها.
 - تسريع تحصيل الضرائب.
 - تخفيض الضرائب غير القابلة للتحصيل.
 - زيادة نسبة التزام دافعي الضرائب بأداء التزاماتهم الضريبية.

2-3 الشروط المسبقة (المسؤوليات المطلوبة) لنظام التقدير الذاتي

ويمكن تحديدها بالآتي:

- من جهة المكلف: فإن مسؤولية دافعي الضرائب في حساب الدخل الإجمالي وتحديد الدخل المعفى من الضريبة للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة وتحديد الضرائب الواجب دفعها.
- من جهة السلطة المالية: فإن المسؤولية الثانية تكون على جهات التدقيق الضريبي في التحقق من صحة ودقة المعلومات التي قدمها المكلف وفق الأسلوب الذي تراه مناسب،

² لقاء مع السيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب

وأن تكون إجراءات التدقيق دافعا لالتزام المكلف بدفع الضريبة. وعلى الرغم من ان الوظيفة الثانية هي غير ملزمة ضمن سياق تطبيق نظام التقدير الذاتي أو بتعبير اخر عدم اشتراط إنجاز المسؤولية الثانية لكي تتم عملية التحاسب الضريبي وفقا لنظام التقدير الذاتي، إلا أنها أي المسؤولية أو الوظيفة الثانية (التدقيق الضريبي) مهمة جدا في دعم الوظيفة الأولى.

2-4 أهمية التدقيق والفحص الضريبي لتطبيق نظام التقدير الذاتي

ابتدأت الهيئة العامة للضرائب منذ عام 2002 بتطبيق آلية التقدير الذاتي عندما اعتبرت أن الأصل في تقدير دخل المكلف (الشركة) هو ما تظهره نتائج حساباتها، فقد لاحظت أن أسس الثقة بين أطراف العمل الضريبي (السلطة المالية، المكلف، ومراقب الحسابات) قد تتصدع بسبب ممارسات غير مسؤولة من بعض المكلفين (الشركات) وأخرى من البعض من المشتغلين بالمهنة (الخرسان وعلي، 2014، 16).

ومن أجل تطبيق نظام التقدير الذاتي بشكل أفضل يضمن الالتزام الطوعي من قبل دافعي الضريبة المشمولين بتطبيق هذا النظام (المكلفين الأفراد والمشاركات) تنبغي العناية بالآليات المعتمدة في تطبيقه وكذلك العناية بإجراءات التدقيق والفحص الضريبي اللاحق كالاتي:

1- وجود قانون ضريبي: ويتم ذلك من خلال إصدار تشريع يسمح باستخدام هذا الأسلوب مباشرة أو غير مباشرة، وتضمن هذا القانون إجراءات التدقيق والفحص الضريبي اللاحق لتطبيق النظام، وكذلك إصدار التعليمات اللازمة لذلك (الخرسان، 2014: 11).

2- توفير بيئة عمل في الإدارة الضريبية: لكي يتسم هذا الأسلوب بالكفاءة والفاعلية يستلزم وجود بيئة عمل ضريبية مستعدة لتقبل هذا الأسلوب على أن تتضمن هذه البيئة الآتي (Tapan K Sarker, 2003: 24):

- تهيئة الكوادر ذات التأهيل العلمي والفني وضمن تخصص المحاسبة والتدقيق.
- الشفافية والنزاهة. بحيث يكون الموظف الضريبي قادرا على القيام بالتحقق من دقة المعلومات التي قدمها المكلف واعتمدها في تقدير الضريبة وفرضها.
- الاستعداد الأخلاقي من قبل جميع أطراف التحاسب الضريبي بعامة وضمن الإدارة الضريبية بخاصة.

3- الرقابة اللاحقة: على الإدارة الضريبية القيام بتدقيق دافعي الضريبة وبطريقة العينة العشوائية، لكي تصبح الرقابة ذات فاعلية ولا بد من تشريع قانوني يسمح لها القيام بفحص المستندات والسجلات المحاسبية التي تملكها الوحدة الاقتصادية (عنايات، 1996، 16).

4- توفر نظام معلوماتي ذو كفاءة وفاعلية: وتظهر أهمية نظم المعلومات الضريبية من خلال ما تقدمه من بيانات ومعلومات إلى الإدارة الضريبية لغرض إنجاز عملية التحاسب الضريبي

بالنسبة للأشخاص الخاضعين لضريبة الدخل طبيعيين كانوا أم معنويين (شركات). وتبرز هنا أهمية إعداد كافة التحاليل وتقديمها إلى السلطة المالية (مؤيدة من مراقب الحسابات) ومقدمة مع الحسابات الختامية ويقدم معها صكاً بمبلغ ضريبة الدخل على دخل العاملين (الخرسان، 2014، 14).

5- **فضلا عن تقديم الوصفة العملية** بالنسبة للمشاريع الصناعية (مؤيدة من مراقب الحسابات) كما يقدم كشفاً مماثلاً للمشاريع والأنشطة التي توجد فيها علاقة بين مدخلات العمل ومخرجاته (المقاولات وغيرها) لتمكين السلطة المالية من التحقق³.

6- **إن اعتماد أسلوب التقدير الذاتي** لا يمنع السلطة المالية من تدقيق حسابات الشركة في أية مرحلة من المراحل اعتماداً على نص المادة (32) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل خلال خمس سنوات وعليه فليس هناك تقدير نهائي حالة مطلقة.

7- **إن تقرير مراقب الحسابات** له دور مهم في إنارة الطريق أمام السلطة المالية للاستدلال على ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن حقيقة نتيجة النشاط لذا فأن تطبيق آلية التقدير الذاتي ستكون ممكنة في الأحوال التي يعكس تقرير مراقب الحسابات ملاحظات تؤكد (Nzioki & Peter, 2014, 17):

أ. اشتراكه بالجرد السنوي وعدم الاعتماد على تأييد الإدارة.

ب. انسجام القوائم المالية مع سجلات الشركة وأن قائمة الدخل هي المعبر النهائي عن نشاط الوحدة الاقتصادية، وكلما كانت نتيجة النشاط معقولة كان ذلك أدعى للسلطة المالية للاطمئنان على معقولية النشاط ومعقولية النتيجة، وكذلك كلما كانت العلاقة بين الإيرادات والنفقات معقولة.

ج. تأكيد مراقب الحسابات على إن سجلات الشركة تعبر عن واقع نشاطها وسوف تفهم السلطة المالية من هذا التأييد إن مراقب الحسابات يتحمل المسؤولية عن ذلك تحت طائلة المادة (57) من قانون ضريبة الدخل والتي تجعله شريكاً في تحمل مسؤولية إخفاء المعلومات والتضليل إذا ثبت ذلك للسلطة المالية.

د. عدم ركوز مراقب الحسابات مطلقاً إلى تأييد الإدارة وأن يؤكد صحة الكشوف والمعلومات الواردة في الحسابات وعدم وجود إشارة تثير الشك وعدم اليقين مما صرح به وأن تكون العبارات واضحة وصريحة لأن عدم الوضوح يفسر باتجاه صعوبة الاعتماد على القوائم المالية (الخرسان، 2014، 18).

³ لقاء مع السيد مدير قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب.

2-5 الإدراك والإذعان الضريبي

إن انتقال المسؤولية في تقدير وحساب الضريبة من الإدارة الضريبية إلى المكلف بدفع الضريبة سيواجه بردود أفعال مختلفة من قبل المكلفين، ويكون معظم ردود الأفعال في البداية سلبية تجاه تطبيق هذا النظام، ومع ذلك فإنها ردود لا بد منها.

وتعد تصورات وردود الأفعال أمراً حيوياً عند وضع سياسة معينة، وأن ذلك يضمن بالتالي التطبيق السلس لتلك السياسة (عايش، 2008، 72)، وعليه فمن المهم الحصول على رد فعل إيجابي من قبل دافعي الضرائب، ولعل المشكلة المهمة التي يجب حلها هي ((هل يمكن لدافعي الضرائب تقليل تقبل التغيير من النظام التقليدي إلى نظام التقدير الذاتي)) (Junainah, Abdul Wahid, 2013, 59). لقد اعتمدت الأنظمة الضريبية الحديثة وإداراتها على مبدأ "الالتزام الطوعي" الذي يعني أن المكلفين يؤدون طواعية ما عليهم من التزامات ضريبية أساس، مع تدخل محدود فحسب من جانب الإدارة الضريبية. ويتحقق ذلك الالتزام الطوعي عملياً من خلال نظام "الربط الضريبي الذاتي" فيقوم دافعي الضرائب بإعداد حساباتهم الختامية وتقديمها مع نماذج معينة تعدها الإدارة الضريبية، ومن ثم تسديد مبلغ الضريبة المترتبة بدمتهم مباشرةً وفق الدخل الذي قام بتحديدته المكلف. ويقتزن هذا الأسلوب بوجود نظام تدقيقي فعال يوضع من قبل الإدارة الضريبية يتيح لها إجراء الرقابة اللاحقة على الأغلب على شكل عينات من دافعي الضرائب ويكون هذا النظام الرقابي صمام أمان للرقابة الضريبية وراعي للمكلفين الذين قد يلجأ بعضهم إلى التهرب الضريبي. فالوعي الضريبي، هو اقتناع المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه (Nzioki & Peter, 2014, 87)، ولكن على الرغم من التقدم المادي الحاصل في جميع المجالات وما تلاه من استخدام الوسائل التقنية الحديثة، فإنه لم يواكب تقدماً معنوياً بالدرجة نفسها في اتجاهات الرأي العام أمام الحكومة والقانون، كما لم يصل وعي المواطن إلى الدرجة التي يدرك فيها أهمية الموازنة بين الحقوق والواجبات بالشكل الذي يدفعه إلى الالتزام الذاتي والطوعي بالقوانين عامة والقوانين التي تنظم عملية التحاسب الضريبي بخاصة، فما زال معظم أفراد المجتمع ومن ضمنهم المكلفين بدفع الضريبة ينتهجون سبلاً مختلفة ويدعون في الكثير من حالات مخالفة القوانين المختلفة ومنها قوانين الضريبة وما ينتج عن ذلك من تهرب من دفع الضريبة، وينظرون إلى ذلك بأنه شطارة أو شجاعة أو حالات إبداع ضمن السلوك العام، وفي هذا المجال يقول (الخرسان، 2008، 21) لقد توارث المجتمع العربي موقفاً سلبياً تجاه الضرائب بفعل التعسف الذي مارسته السلطات الأجنبية المحتلة أو الأحزاب الحاكمة في تلك الدول فأرهقت المجتمع العربي بضرائب لا يلمس منها فائدة أو خدمة، لذلك لم يكن من السهل أن تتغير النظرة السلبية المتوارثة تجاه الضرائب إلى موقف إيجابي ينطلق من الوعي بالحقائق الاجتماعية الجديدة التي شهدتها الوطن العربي فيما بعد. وعليه يتوجب زيادة التزام (إذعان) المكلفين بدفع الضريبة وتحفيزهم على

أداء واجباتهم الضريبية على وفق أحكام القانون بشكل طوعي من خلال نشر الوعي الضريبي بين المكلفين بدفع الضريبة. ويشير (الحسون، 2003، 25) بهذا الخصوص إلى الأهمية البالغة لتوضيح الأحكام القانونية وتقريبها إلى الأذهان ورسم حدود واضحة للعلاقة بين المكلف والتشريع الضريبي. فيما يرى (البطريق، 1997، 146) إن درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين واقتناعهم بما للضريبة العامة من حقوق على ما يحققونه من دخول يشكل أحد العوامل المؤثرة في الضغط الضريبي النفسي. ويمكن تفعيل الإذعان الضريبي من خلال الربط مع الإنفاق الحكومي لما له من تأثير إيجابي على مستوى الإذعان الضريبي عندما ينعكس هذا الإنفاق على برامج وخدمات تقدمها الدولة وتكون ذات أهمية مباشرة على أفراد المجتمع، حيث أنه من الأهمية بمكان لنجاح أي برنامج للإصلاح الضريبي أن يدرك الأفراد أن الضرائب التي يدفعونها ستصرف لتزويدهم بالخدمات العامة، كما إن هناك ثمة ضرورة ملحة للربط بين ما تقدمه الدولة من خدمات ومشاريع مع ما يدفعه المكلفون بدفع الضريبة، ويحتاج ذلك إلى نشر الوعي الضريبي بين المكلفين حتى وهم يجلسون على مقاعد الدراسة لكي ينشأ المواطن وهو على بينة من الالتزامات المستقبلية التي يجب أن يوفيهما تجاه دولته وهي الالتزامات التي تقابل بالتأكيد ما يطالب به دولته من حقوق وخدمات عامة (عطوي، 2003، 43) وطبقاً للتشريعات الضريبية يعرف عدم الإذعان الضريبي بأنه ((فشل إما عن قصد أو غير قصد من قبل دافعي الضرائب لتلبية التزاماتهم الضريبية)) (الخرسان، 2008، 18). ويحدث عدم الإذعان الضريبي بسبب عدم المبالاة من قبل دافعي الضرائب، والنسيان، والأخطاء البشرية عند حساب الضريبة المستحقة عليهم، وأكثر الأسباب أهمية وكما ذكر انفاً هو عدم المعرفة وعدم توفر المعلومات الكافية لدى دافعي الضرائب حول الضرائب بشكل عام ونظام التقدير الذاتي بشكل خاص، ويضاف إلى ذلك عدم الإذعان الضريبي بشكل متعمد من قبل دافعي الضرائب وهو ما يعبر عنه بالاحتيايل أو التهرب الضريبي (Kasipilai, 1997, 25). إن تحقيق الالتزام الطوعي لدافعي الضرائب ليس بالأمر الهين، ويعتبر هذا الالتزام أمراً مهماً في جداول أعمال مديري الضرائب في جميع أنحاء العالم، فإن الاعتراف بهذه الحقيقة تؤكد من خلال العديد من الدراسات التي تصدت لدراسة العوامل المؤدية إلى عدم الامتثال وتجنب الضرائب، وقد حددت الدراسات عدد من العوامل التي أدت إلى هذه المسألة (Nelson, 2014, 32)، (Nzioki&Peter, 2014, 7)، (D'Arcy,M.2011:26)، (Helhel,Y.&Ahmed,Y, 2014, 51)، (Lars P.Feld, Bruno Frey, 2007, 105). واحد هذه العوامل التي حددتها الدراسات هو التصور أو الإدراك.

وقد توصل (Ling Lai, FattChoong, 2009, 21) الى معرفة العلاقة بين التهرب الضريبي وإدراك وتصور دافعي الضرائب نحو النظام الضريبي، وأشارت نتيجة الدراسة إلى العلاقة

القوية بين تصور دافعي الضرائب نحو النظام الضريبي والقرار الذي سيتخذه دافع الضريبة بخصوص التهرب من دفع الضريبة، وبنفس النتيجة تم التوصل إليها (Erich, Herbert, 2003:8) والتي تشير إلى أن ثقة دافعي الضرائب بممارسات النظام الضريبي تعتمد بشكل كبير على تصورهم عن ذلك النظام، وأن التصورات السلبية تجاه ما يمارسه النظام الضريبي تسبب فقدان الثقة من قبل دافعي الضرائب، ويؤدي ذلك إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة وزيادة التهرب الضريبي. أن نظام التقدير الذاتي يعتمد أساساً على الالتزام الطوعي من قبل دافعي الضرائب ولذلك فإن التصور الإيجابي من قبل دافعي الضرائب يعتبر أمر مهم جداً. ولذلك عند وضع الخطط من قبل الإدارة الضريبية عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار تصورات وردود أفعال دافعي الضرائب، وذلك لأن تصوراتهم وبشكل خاص فيما يتعلق بالإستراتيجية الضريبية سوف يكون له الأثر الكبير في سلوك دافعي الضرائب للتواصل مع تلك الإستراتيجية (Ling Lai, Fatt Choong, 2009, 25). وفي هذا المجال يقترح (Nzioki & Peter, 2014, 7)، على الإدارات الضريبية بذل المزيد من الجهود لتشجيع دافعي الضرائب على تحسين تصورهم تجاه النظام الضريبي وبالتالي تحقيق الالتزام الطوعي، حيث إن هناك اختلاف بين رغبة الإدارة الضريبية بزيادة الحصيلة الضريبية من جانب والرغبة المعاكسة من قبل دافعي الضرائب بتقليل الضريبة المدفوعة أو التهرب من دفعها من جانب آخر. وهكذا فإن نجاح تطبيق نظام التقدير الذاتي يتأثر بموقف دافعي الضرائب وثقتهم بالنظام الضريبي نفسه (Nzioki, Peter, 2014, 7)، وأن ثقة دافعي الضرائب بالنظام الضريبي تعتمد على موقفهم من ذلك النظام وتصورهم الإيجابي حول السياسة الضريبية أو الاستراتيجية التي يعتمد عليها ذلك النظام وهذا هو الموضوع التي تعنى به هذه الدراسة.

2-6 أهمية التدقيق والفحص الضريبي في تحقق الأذعان الضريبي

لما كانت النفس البشرية قد جبلت على حب المال فإن احتمال عدم الالتزام أو الأذعان الضريبي عند تطبيق نظام التقدير الذاتي يصبح مؤكداً عند تنامي الدوافع المغرية أمام المكلف في حالة توفر القناعة لديه بعدم إمكانية اكتشاف واقعة عدم الالتزام، أو عندما تكون العقوبات التي يتعرض لها في حالة اكتشاف تلك الواقعة أقل من المنافع التي يحصل عليها، وعليه ينبغي على السلطة المالية اتخاذ الإجراءات الكافية لردعه وتثنيه عن عملية التهرب والكفيلة بدفعه للتصريح بمعلومات تتصف بالموثوقية في إقراره الضريبي، ومن أهم تلك الإجراءات زيادة درجة احتمال اكتشاف المخالفة والعقوبات التي تفرض على المكلف في حالة اكتشاف عملية التهرب الضريبي. ويشير (Franzoni, 1999, 60) إلى إن أهم العوامل أو المحددات الرئيسة للأذعان الضريبي هي إدراك احتمالية الاكتشاف وقسوة العقوبات.

وقد تضمن قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 والتعديلات الملحقة به العديد من الجزاءات بحق المخالفات الضريبية، سواء ما كان يتعلق منها بمخالفات عدم التسجيل لدى الهيئة

العامة للضرائب أو مخالفات عدم تقديم الإقرارات الضريبية أو التأخر في تقديمها أو تلك التي تتمثل في إخفاء المعلومات والتصريح الناقص عن الدخل وأخيراً مخالفات التأخر عن تسديد الضريبة المتحققة. ومما لاشك فيه أن معرفة دافعي الضرائب بعدم وجود إجراءات تدقيق وفحص ضريبي لاحق لعملية تقديم إقراراتهم الضريبية، قد يحث أو يشجع على الخداع والغش (عدم التزام)، الأمر الذي ينعكس سلباً في تحقق الإذعان الضريبي، ولمواجهة ذلك فإنه لا بد من توفر الأساليب أو الإجراءات المناسبة التي يمكن أن تحول دون قيام دافعي الضرائب بذلك وتشكل رادعاً لمن ينتهج أسلوب الغش والاحتتيال أو يساعده في ذلك (الخرسان، 2008، 56)، إذ يمكن تحقيق الإذعان الضريبي بشكل كفاء عندما تتجح الإدارة الضريبية بجعل المكلف يدرك بأن عدم التزامه بشكل طوعي سوف يتم اكتشافه فيما بعد، ويصاحب ذلك عقوبات فعالة ومؤثرة "على الرغم من إن العقوبات ليست أهدافاً" نهائية بذاتها وإنما تبغي الإدارة الضريبية تشجيع الالتزام الطوعي من خلالها (Tasos Mihail, 2006, 29)، وهكذا فإن اعتماد الإدارة الضريبية لأساليب متطورة في الفحص والتدقيق الضريبي اللاحق سوف يقلل احتمالات التهرب الضريبي (الفجوة الضريبية) وبالتالي يزيد مستوى الإذعان الضريبي.

ويرى (Jason) أن الفجوة الضريبية هي "التقدير للاختلاف بين الضرائب بما فيها الدخل الفردي، دخل المشاركات والشركات، الأجور وغيرها المفروضة خلال الفترة وبين ما يتم دفعه فعلاً من تلك الضرائب" وأن هذا التقرير هو إجمالي التقدير لثلاثة أنواع أساسية لعدم الإذعان الضريبي وهي:

- بموجب إعداد التقارير لمطلوبات الضرائب في الإقرار الضريبي.
 - في ظل ما يدفع من الضرائب المستحقة طبقاً لإضبارة المكلف لدى الإدارة.
 - عدم وجود اضبارة، والذي يشير إلى تخلف عن تقديم الإقرار الضريبي.
- وقد عملت إدارة الموارد الداخلية الأمريكية على تطوير دراسة الفجوة الضريبية من خلال قياس معدل الإذعان الضريبي والذي هو الدرجة التي يدعن فيها المكلفين تماماً وفي الوقت المحدد بما مطلوب منهم ضريبياً، وأن هذا المعدل يمكن اعتماده في تقويم نظام التقدير الذاتي، وفي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية ونشرت في 10/4/2006 من قبل Jason تبين إن عدم الإذعان الضريبي يختلف حسب فئات المكلفين بدفع الضريبة إذ تتراوح مديات معدل عدم الإذعان الضريبي بنسبة 1% للرواتب والأجور من خلال الاستقطاع المباشر إلى معدل 57% لدخل الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبمعدل 72% للمنشآت الكبيرة (Jason, 2002, 7).

إن تزايد الفجوة الضريبية يحتم عدم الإبقاء على الخيارات السابقة والمتمثلة باستخراج معدلات عدم الإذعان، وإنما يتطلب الأمر استعراض تشريعات ومداخل إدارية حديثة لتقليل الفجوة الضريبية، ويستلزم ذلك تبني إستراتيجية مزدوجة، يتمثل الجانب الأول منها في الحصول على

البيانات المتعلقة بمدى عدم الإذعان الضريبي، و الجانب الآخر يتمثل في البحث عن الأسباب التي تدفع دافعي الضرائب لعدم الإذعان (Wenzel, M., 2002, 23).

وعند البحث عن أسباب عدم الإذعان الضريبي نجد أنها تتفاوت بين الإصرار المسبق على ذلك أو تذبذب المواقف بين تنازع الرغبة في الإذعان وعدم الإذعان الضريبي من قبل المكلفين، وتبين دراسة أوردها (Bird & Casanegra) إن المكلفين على درجات مختلفة من الاستعداد للالتزام الطوعي بدفع الضريبة أو التهرب منها، حيث يصنف المكلفين إلى أربعة أصناف وكمالاتي (Bird & Casanegra, 1992, 308):

1. مكلفون يلتزمون بأحكام القانون الضريبي من منطلق فهمهم لهذا القانون ورغبتهم بالالتزام.
2. مكلفون لديهم الاستعداد والرغبة بالالتزام بالقانون ولكن عدم المعرفة به لا تساعدهم على ذلك.
3. مكلفون يختارون عدم الالتزام بكامل أحكام القانون الضريبي على الرغم من فهمهم لهذه الأحكام.
4. مكلفون لا يلتزمون بأحكام القانون عن قصد.

أن الطريقة الأفضل لمعالجة عدم الإذعان الضريبي على ضوء التصنيف أعلاه هي السعي لنقل هؤلاء المكلفين من مجموعة إلى أخرى صعوداً، وذلك بأن يتم تحديد الحاجة إلى الاستجابة لكل مجموعة وكما يأتي:

- بالنسبة للمجموعة الأولى التي ترغب بالإذعان الطوعي فإنه يجب أن ينظم الإقرار الضريبي بشكل يمكن المكلفون من الإذعان والاستمرار في الإذعان التام والطوعي.
- وفيما يخص المجموعة الثانية يمكن أن تتم الاستجابة من خلال زيادة معرفتهم التامة بالتزاماتهم الضريبية.
- وبالنسبة للمجموعة الثالثة، يمكن تحقيق استجابة هؤلاء المكلفين في جانبين أولهما في تحقيق العدالة بين المكلفين وتوضيح كيفية إنفاق إيرادات الضرائب لتحقيق المنافع العامة، والجانب الثاني في إجراءات التدقيق والفحص بما يضمن امتثالهم من خلال التشريعات الضريبية.
- أما المجموعة الأخيرة والتي هي خارج النظام الضريبي تماماً والذين يقررون عدم دفع الضريبة، فإنهم يحتاجون لأن يقابل اندفاعهم وحماسهم، ويجب ألا يكون القانون الضريبي مرن معهم، وأن تستخدم قوة القانون الضريبي كي نضمن التزامهم وإذعانهم.
- إن عزم الإدارة الضريبية في العراق على تحقيق أو تشجيع الالتزام الطوعي ينبغي أن يركز الإدارة الضريبية على تجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك الالتزام، وأن العقبات المهمة التي تحول دون إذعان المكلف والتزامه طواعية تتمثل بالآتي:
- عدم شعور المكلف بوجود ترابط بين مبالغ الضريبة التي سيدفعها وبرامج الإنفاق الحكومي العام.

- التعقيدات التي ينطوي عليها القانون الضريبي.
- إدراك المكلف لحالات من التعسف في النظام الضريبي.
- افتقار التوافق والانسجام في نظام العقوبات.
- ضعف برنامج الوعي الضريبي ونشر الثقافة بين المكلفين.
- المستوى المتدني لاستقامة الكادر الوظيفي وعدم استيعابه لأهمية المهنة التي يمارسها.
- عدم قدرة الإدارة الضريبية على ضمان نزاهة وعدم تحيز القضاء الضريبي.

المحور الثالث: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تمهيد: يتضمن هذا المحور وصف لعينة البحث من حيث الشهادة والتخصص وعدد سنوات الخبرة لكي نتلمس من خلالها مستوى الإجابة ومدى أهميتها، وكذلك التحليل الإحصائي وفق إجابات العينة.

أولاً: وصف عينة البحث

تم تحديد عينة البحث حسب الأسلوب الإحصائي المعتمد في هذا المجال⁴ ولكل من الأكاديميين والمكلفين بدفع الضريبة والعاملين في ديوان الرقابة المالية ومكاتب التدقيق الخاصة والضريبة.

جدول رقم (1)

وصف العينة

خلفية المستجيبين		المعايير
النسبة	العدد	
الجنس:		
14%	14	نكر :
86%	86	انثى :
	100	
العمر:		
2%	2	20 - فما دون
12%	12	21 - 30
25%	25	31 - 40
40%	40	41 - 50
21%	21	51 - 60
	100	

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي/ ومقياس ليكرت هو مجموع الإجابات المحصلة حول "فقرات ليكرت". أما "فقرات ليكرت" (Likert) (item) فتتألف من قسمين: الجذع (stem) وهي جملة تحدد سلوكية ما، و"السلم" وهو مقياس يستعمل لتحديد درجة الموافقة.

<u>مستوى التعليم:</u>		
معهد:	18	18%
بكالوريوس:	22	22%
ماجستير وما يعادلها	35	35%
دكتوراه وما يعادلها	25	25%
	100	
<u>حقل المعرفة:</u>		
محاسبة:	28	28%
تدقيق ورقابة:	21	21%
ادارة اعمال:	17	17%
اقتصاد:	16	16%
هندسي/ تقني	18	18%
	100	
<u>جهة العمل:</u>		
قطاع عام:	69	69%
قطاع خاص	31	31%
	100	
<u>نوع الوظيفة:</u>		
اداري / تنفيذي	21	21%
أكاديمي	24	24%
اداري / مكتبي	27	27%
الهندسة / التقنية	28	28%
	100	
<u>الدخل الشهري:</u>		
1 مليون - 5 مليون	57	57%
6 مليون - 11 مليون	18	18%
12 مليون - 17 مليون	8	8%
18 مليون - 25 مليون	10	10%
26 مليون - 50 مليون	4	4%
51 مليون فما فوق	3	3%
	100	

ثانياً: تصورات المستجيبين تجاه تطبيق نظام التقدير الذاتي

من المهم ان نعرف ان استجابة دافعي الضرائب ومدى تفهم لنظام التقدير الذاتي يرتبط بشكل مباشر مع الرضا العام لهؤلاء المكلفين عن النظام الضريبي بشكل عام من حيث الاهداف العامة والنتائج الملموسة.

جدول رقم (2)

نظرة عامة للمستجيبين حول النظام الضريبي وتصورهم عن نظام التقدير الذاتي

ت	الفقرة	متوسط الدرجات العام	الاهمية %
1	ان النظام الضريبي الحالي لا يحقق رضا دافعي الضرائب	4.11	82.2
2	يجب عدم استبدال نظام التقدير القديم بنظام التقدير الذاتي	2.2	44
3	ان نظام التقدير التقليدي غير معقد وسهل التطبيق	2.14	42.8
4	يتطلب نظام التقدير الذاتي المعرفة الكافية بالية التطبيق	1.9	38

ويبين من النسب أعلاه عدم الرضا العام عن النظام الضريبي في العراق، ولكنه بالرغم من عدم رضا معظم المكلفين بدفع الضريبة عن النظام الضريبي نجدهم ليس لديهم الاستعداد لتقبل نظام التقدير الذاتي بسبب النزعة الى معارضة أي تغيير، وان السبب المهم الآخر في عدم استعداد دافعي الضرائب لتقبل التحول من النظام التقليدي إلى نظام التقدير الذاتي هو عدم المعرفة بكيفية التحاسب الضريبي وفق هذا النظام وبشكل عام ضعف الوعي الضريبي، والجدول الآتي يعزز الرأي أعلاه.

جدول رقم (3)

أسباب عدم تفهم دافعي الضرائب لنظام التقدير الذاتي:

التكرار		البيان
لا	نعم	
75%	25%	1- هل سمعت بنظام التقدير الذاتي من قبل.
82%	18%	2- هل تعرف مسؤولياتك كدافع ضريبة في ظل تطبيق نظام التقدير الذاتي.
77%	23%	3- هل أنت مستعد لتطبيق نظام التقدير الذاتي.

ثالثاً: إجراءات الإدارة الضريبية لتغيير تصور دافعي الضرائب

عند اعتماد الإدارة الضريبية مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلالها زيادة إدراك وتفهم دافعي الضرائب لنظام التقدير الذاتي من خلال الربط بين نظام التقدير الذاتي والإذعان الضريبي وكما مبين في الجدول (4) والخاص بالإجراءات التي يمكن أن تعتمدها الإدارة الضريبية عند تطبيق نظام التقدير الذاتي والتي يمكن أن تغير تصور دافعي الضرائب تجاه النظام الضريبي وتحقيق الإذعان الضريبي.

جدول رقم (4)

الإجراءات التي تصاحب تطبيق التقدير الذاتي وتغير تصور المكلفين نحو الإذعان الضريبي

ت	الفقرة	متوسط الدرجات العام	الأهمية %
1	ينبغي للحكومة السماح للمكلف بحساب الضريبة الخاصة به بشكل مباشر دون تدخل موظف الضرائب.	3.55	71
2	على الإدارة الضريبية أن تعزز الثقة بدافعي الضرائب ومن يساعد في أعداد الإقرار الضريبي.	4.23	84.6
3	أن نظام التقدير الذاتي يمنح الثقة لدافعي الضرائب ومن يساعد في أعداد الإقرار الضريبي.	3.3	66
4	إن تعزيز الثقة مع دافعي الضرائب يغير تصورهم تجاه النظام الضريبي ويحقق الإذعان الضريبي	3.26	65.2
5	إن تكاليف الإذعان الضريبي تكون أكبر في ظل تطبيق نظام التقدير الذاتي.	2.9	58
6	إن تطبيق نظام التقدير الذاتي يشجع المكلفين أكثر نحو عدم الإذعان الضريبي.	3.2	64
7	إن تطبيق نظام التقدير الذاتي يقلل حالات الاستغلال والمساومة بين المكلفين وموظفي الإدارة الضريبية.	4.02	80.4
8	هناك علاقة طردية سالبة بين تخفيض حجم الإنفاق الحكومي ومستوى الإذعان الضريبي.	4.22	84.5
9	هناك علاقة طردية موجبة بين حجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة ومستوى الإذعان الضريبي.	4.18	83.6

وقد جاء في مقدمة تلك الإجراءات التي يمكن اعتمادها من قبل الإدارة الضريبية هو تعزيز الثقة بدافعي الضرائب ومن يساعد في إعداد الإقرار الضريبي حيث بلغت النسبة (84,6%)، وكذلك اظهر الجدول أعلاه أن هناك ارتباط معنوي بين حجم الإنفاق الحكومي ومستوى الإذعان الضريبي وبنسبة (83,6%) وفي نفس الاتجاه كانت نسبة التأثير السلبي لتخفيض حجم الإنفاق الحكومي على مستوى الإذعان الضريبي والتي بلغت (84,5%). كما اظهر الجدول وجود تأثير مهم لتطبيق نظام التقدير الذاتي في تقليل حالات المساومة والاستغلال من قبل بعض ضعاف النفوس من العاملين في الإدارة الضريبية وكانت النسبة (80,4%) ومما لا شك فيه إن لذلك تأثير ايجابي على الإذعان الضريبي والتصور العام لدافعي الضرائب تجاه النظام الضريبي الذي حاول أبعادهم عن حالات المساومة والاستغلال. وقد أظهرت النسب كذلك إن أهمية تعزيز الثقة وتطبيق نظام التقدير الذاتي تكون أكثر أهمية في تحقيق الإذعان الضريبي وتحقيق الإدراك والتصور الايجابي لدافعي الضرائب وكان ذلك بنسبة (71%).

رابعاً: أهمية التدقيق والفحص الضريبي لتغيير تصور دافعي الضرائب

بينما فيما تقدم أن معرفة دافعي الضرائب بعدم وجود إجراءات تدقيق وفحص ضريبي لاحقة لعملية تقديم إقراراتهم الضريبية، قد يحث أو يشجع على الخداع والغش (عدم التزام) الأمر الذي ينعكس سلبياً في تحقق الإذعان الضريبي ، ولمواجهة ذلك فإنه لابد من توفر الأساليب أو الإجراءات المناسبة التي يمكن أن تحول دون قيام دافعي الضرائب بذلك وتشكل رادعا لمن ينتهج أسلوب الغش والاحتيال أو يساعده في ذلك، ويمكن تحقيق الإذعان الضريبي بشكل كفاء عندما تتجح الإدارة الضريبية بجعل المكلف يدرك بأن عدم التزامه بشكل طوعي سوف يتم اكتشافه فيما بعد، ويصاحب ذلك عقوبات فعالة ومؤثرة "على الرغم من إن العقوبات ليست أهدافاً نهائية بذاتها وإنما تبغي الإدارة الضريبية تشجيع الالتزام الطوعي من خلالها ، وهكذا فإن اعتماد الإدارة الضريبية لأساليب متطورة في الفحص والتدقيق الضريبي اللاحق سوف يقلل احتمالات التهرب الضريبي (الفجوة الضريبية) وبالتالي يزيد مستوى الإذعان الضريبي ويعني ذلك تغيير تصور دافعي الضرائب نحو الالتزام بالنظام الضريبي، والجدول رقم (5) يعزز ذلك.

جدول رقم (5)

نظرة عامة للمستجيبين حول النظام الضريبي وتصورهم عن نظام التقدير الذاتي:

ت	الفقرة	متوسط الدرجات العام	الاهمية %
1	إن زيادة احتمال اكتشاف التهرب الضريبي يحقق الإذعان الضريبي.	3.96	79.2
2	إن اعتماد أسلوب العينات يدفع المكلفين إلى الإذعان الطوعي	2.43	48.6
3	هناك علاقة طردية بين إجراءات الإدارة الضريبية في كشف التهرب الضريبي وتحقيق الإذعان الضريبي.	3.8	76
4	هناك علاقة طردية بين زيادة الغرامات وتحقيق الإذعان الضريبي.	3.91	78.2
5	هناك علاقة طردية بين مستوى الجزاءات التي تفرض على المتهرب من دفع الضريبة وتحقيق الإذعان الضريبي.	3.83	76.6

وهكذا يعزز الجدول أعلاه بما يظهره من نتائج أهمية زيادة احتمال التدقيق والفحص الضريبي في تحقيق الإذعان الضريبي وبنسبة (79,2%)، وكذلك نسبة (76%) التي تظهر أهمية إجراءات الإدارة الضريبية في كشف محاولات التهرب من قبل دافعي الضرائب وما يترتب على ذلك من تحقق الإذعان الضريبي والالتزام الطوعي من قبل المكلفين بدفع الضريبة.

وكذلك تظهر النسب أعلاه أهمية زيادة الغرامات والعقوبات التي تفرض على دافعي الضرائب الذين يستغلون ثقة الإدارة الضريبية عند تطبيقها لنظام التقدير الذاتي، حيث أظهر الجدول ان (78,2%) يتفقون مع أهمية نظام الغرامات في تحقيق الإذعان الضريبي، وكذلك بنسبة (76,6%) لأهمية نظام الجزاءات والعقوبات الذي تفرضه الإدارة الضريبية على دافعي الضرائب الذي يكشف التدقيق والفحص الضريبي اللاحق استغلالهم لنظام التقدير الذاتي لغرض التهرب الضريبي، الأمر الذي ينعكس بالتالي على تحقق الإذعان الضريبي.

خامسا: اختبار صحة فرضيات البحث

من خلال التمعن في نتائج التحليل الإحصائي يظهر تحقق فرضيات البحث وكما مبين في

أدناه:

(1) الفرضية الأولى: هناك علاقة معنوية بين الإذعان الضريبي ونظام التقدير الذاتي:

حيث اظهر المستجيبين وبنسبة (64%) إن هناك علاقة معنوية بين تطبيق نظام التقدير الذاتي وتحقق الإذعان الضريبي.

(2) الفرضية الثانية: هناك علاقة معنوية بين تطبيق نظام التقدير الذاتي والتصور الايجابي نحو النظام الضريبي.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي اتفاق المستجيبين بنسبة (65,2%) بان تطبيق نظام التقدير الذاتي يؤثر في تحقيق التصور الايجابي لدافعي الضرائب عن النظام الضريبي.

(3) الفرضية الثالثة: هناك علاقة معنوية بين التصور الإيجابي لدافعي الضرائب وتحقق الإذعان الضريبي.

لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي تحقق الفرضية الخاصة بالعلاقة المعنوية بين التصور الايجابي لدافعي الضرائب وتحقق الإذعان الضريبي وبنسبة مقدارها (65,2%).

(4) الفرضية الرابعة: هناك علاقة معنوية بين التدقيق والفحص الضريبي وتطبيق نظام التقدير الذاتي

لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي اتفاق المستجيبين بنسبة (76%) على أن إجراءات الفحص والتدقيق الضريبي اللاحق له أهمية كبيرة في تطبيق نظام التقدير الذاتي بالشكل الذي يحقق التزام دافعي الضرائب بالإفصاح عن الدخول المتحقق لهم في الإقرار الذي يقدم طبقاً لنظام التقدير الذاتي.

(5) هناك علاقة معنوية بين التدقيق والفحص الضريبي وتحقق الإذعان الضريبي:

تبين من التحليل الإحصائي اتفاق المستجيبين بنسبة (79,2%) على إن إجراءات الفحص والتدقيق الضريبي اللاحق سوف يقلل احتمالات التهرب الضريبي (الفجوة الضريبية) وبالتالي يزيد مستوى الإذعان الضريبي.

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات**أولاً: الاستنتاجات**

1- إن تطبيق نظام التقدير الذاتي يساعد على الاتجاه إلى الفكر الجديد في تحصيل الضرائب من كونها جباية إلى اعتبارها خدمة للمجتمع والمكلفين، وبذلك فإنه يقضي نهائياً على أسلوب التقدير الجزافي أو ما يسمى بالتقدير الإداري، وبالتالي فإن تطبيق هذا النظام سيكون له الأثر المهم في تفهم وأدراك دافعي الضرائب وتحقيق التصور الايجابي نحو النظام الضريبي ومما لا شك فيه أن ذلك يرتبط مع الإذعان الضريبي من قبل دافعي الضرائب.

- 2- على الرغم من إن المسؤولية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة عند تطبيق نظام التقدير الذاتي تقع على دافعي الضرائب، إلا أن هناك مسؤولية مكملة تكون على جهات التدقيق الضريبي في التحقق من صحة ودقة المعلومات التي قدمها المكلف وفق الأسلوب الذي تراه مناسب، وإن تكون إجراءات التدقيق دافعا لالتزام المكلف بدفع الضريبة.
- 3- من المؤكد إن حجم الإنفاق الحكومي له تأثير ايجابي على مستوى الإذعان الضريبي وتصورهم تجاه تطبيق نظام التقدير الذاتي عندما ينعكس هذا الإنفاق على برامج وخدمات تقدمها الدولة وتكون ذات أهمية مباشرة على أفراد المجتمع، حيث انه من الأهمية بمكان ولنجاح أي برنامج أو نظام ضريبي أن يدرك الأفراد إن الضرائب التي يدفعونها ستصرف لتزويدهم بالخدمات العامة.
- 4- يتحقق في ظل نظام التقدير الذاتي ثقة متبادلة بين الإدارة الضريبية من جهة والمكلفين ومراقبي الحسابات من جهة أخرى، فضلا عن انه يقلل المساومة والفساد الإداري لأنه يقلل الاتصال بين المكلف بدفع الضريبة والعاملين في الإدارة الضريبية.
- 5- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن الإجراءات التي يمكن اعتمادها من قبل الإدارة الضريبية هي تعزيز الثقة بدافعي الضرائب ومن يساعدهم في إعداد الإقرار الضريبي، حيث بلغت النسبة (84,6%)، وكذلك اظهر الجدول أعلاه أن هناك ارتباط معنوي بين حجم الإنفاق الحكومي ومستوى الإذعان الضريبي ونسبة (83,6%) وفي نفس الاتجاه كانت نسبة التأثير السلبي لتخفيض حجم الإنفاق الحكومي على مستوى الإذعان الضريبي والتي بلغت (84,5%).
- 6- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أهمية زيادة احتمال التدقيق والفحص الضريبي في تحقيق الإذعان الضريبي ونسبة (79,2%)، وكذلك نسبة (76%) التي تظهر أهمية إجراءات الإدارة الضريبة في كشف محاولات التهرب من قبل دافعي الضرائب وما يترتب على ذلك من تحقق الإذعان الضريبي والالتزام الطوعي من قبل المكلفين بدفع الضريبة.
- 7- اظهر التحليل الإحصائي أهمية زيادة العقوبات التي تفرض على دافعي الضرائب الذين يستغلون ثقة الإدارة الضريبية عند تطبيقها لنظام التقدير الذاتي، حيث اظهر الجدول ان (78,2%) يتفقون مع أهمية نظام الغرامات في تحقيق الإذعان الضريبي، وكذلك بنسبة (76,6%) لأهمية نظام الجزاءات الذي يفرض على الذين يكشف التدقيق والفحص الضريبي اللاحق استغلالهم لنظام التقدير الذاتي للتهرب الضريبي، الأمر الذي ينعكس بالتالي على تحقق الإذعان الضريبي.

ثانياً: التوصيات

- 1- الابتعاد قدر الإمكان عن طرق التقدير الإداري والجزافي، والاعتماد على نظام التقدير الذاتي وان يصاحب ذلك زيادة في الاعتماد على القوائم المالية، وينتج عن ذلك تعزيز للثقة بين المكلفين بدفع الضريبة ومن يقوم بأعداد تلك القوائم وتدقيقها من جانب إدارة الضريبة من جانب آخر.
- 2- إن الاعتماد الواسع على نظام التقدير الذاتي يجب أن يتم ضمن إطار إجراءات تنفيذ رصينة يستطيع الجهاز الضريبي من خلالها زيادة فاعلية وكفاءة نظام التقدير الذاتي، ومن بين أهم عناصر النجاح التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ما يأتي:
 - برامج خدمة ضريبية جيدة لتسهيل عملية استيعاب المكلفين وفهمهم للالتزامات المترتبة عليهم وتوفير حالات القناعة لديهم.
 - تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي واعتماد برامج فعالة تمكن من التحقق وإجراءات تنفيذ بكفاءة عالية.
 - إيجاد نظام عقوبات محكم ومتناسق.
- 3- يمكن زيادة التزام المكلفين ودفعهم إلى الإفصاح عن معلومات تتصف بالموثوقية عن حقيقة نشاطهم من خلال زيادة درجة احتمال اكتشاف المخالفة أو التهريب، عند خلق شعور نفسي لدى المكلف بأن هناك عملية فحص تؤدي إلى كشفه وإلحاق عقوبة به، وينبغي هنا إن تكون العقوبة التي يتعرض لها تفوق مقدار المنافع التي يحصل عليها.
- 4- بالإضافة إلى أهمية الجزاءات المالية في ضمان التطبيق الجيد لنظام التقدير الذاتي، ينبغي التأكيد على أهمية الجزاءات الأخرى التي ترتبط بالقيم الأخلاقية، ومنها على سبيل المثال نظرة الاستهجان التي يبديها المجتمع للمتهرب من دفع الضريبة، أو الآثار المعنوية للأشخاص الذين يتعرضون للمسائلة القانونية نتيجة تهريبهم من دفع الضريبة.
- 5- تحفيز المكلفين بدفع الضريبة على أداء واجباتهم الضريبية وفقاً لإحكام القانون بشكل طوعي من خلال نشر الوعي الضريبي بينهم، وينبغي إن يمتد ليشمل قطاعات ومؤسسات الدولة والمجتمع كافة، انطلاقاً من أهمية البعد الوطني للضريبة، وان أداءها يمثل واجباً وطنياً وأخلاقياً يقوم على أساس مبدأ التكافل الاجتماعي، ونشر الوعي الضريبي وتثقيف المجتمع بأهمية التضامن الاجتماعي وأهمية الضريبة وأهدافها في تحقيق الرفاهية العامة والتطور والتنمية الاقتصادية.

المصادرأولاً: المصادر العربية

أ: الوثائق الرسمية

1. جمهورية العراق، قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل.

ب: الكتب العربية:

1. البطريق وآخرون، يونس احمد، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1997.2. عطوي، فوزي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، مطبعة العلم، مصر، 2003.

ج: البحوث والدراسات والاطاريح:

1- أمين، عبدا لله محمود، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2000.2- الخرسان، محمد حلو داود، تحسين الازعان الضريبي عن طريق نظام التقدير الذاتي، مجلة جامعة واسط العدد 8، 2008.3- الحسون، علاء، تنمية الوعي، دار الغدير القاهرة، 2003.4- الخرسان، وعلي، قانون ساربينز - اوكسلي وأثره على كفاءة وفاعلية نظام التقدير الذاتي في التحاسب الضريبي، مجلة العلوم الإدارية / المثني، المجلد 3، العدد 7، 2014.5- الخرسان، تفعيل الاعتماد على القوائم المالية المدققة من قبل مراقبي الحسابات في عملية التحاسب الضريبي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، 2014.6- عايش، عروبة معين، العوامل التي تؤدي إلى تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق، رسالة دبلوم عالي، جامعة بغداد، 2008.7- عنايات، حامد محمد عطية، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين بين التشريع والتطبيق، إطار مقترح لتطوير الفحص الضريبي في ظل الضريبة الموحدة، القاهرة، بحث

ألقى في المؤتمر الضريبي السابع، 1996.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Abdul Rahim, A. Self-assessment – the Malaysian tax administration, Suara IROU (25), 1998.
2. Bird, Richard M. & Casanegra de Jantscher, Milka, Improving Tax Administration in Developing Countries, International Monetary Fund, USA, 1992 .
3. Clifford, Machogu and Jairus, The effect of taxpayer education on voluntary tax compliance, International Journal of Marketing, Vol.2, No.8, (August) 2013.
4. D'Arcy, M., Why do citizens assent to pay tax? Legitimacy, taxation and the African state, Afrobarometer Working paper No.126, 2011.
5. Erich Kirchler, Boris, Herbert, Specious Confidence after Tax Audits; A Contribution to the Dynamics of Compliance, JEL-Classification C91, D44, 2003.
6. Franzoni, Luigi Alberto: Tax Evasion & Tax Compliance, University of Bologna, Italy – 1999.
7. Jason Furman, Closing the tax cap, Center @cbpp.org, Washington, USA. 2002.
8. Junainah, Raman, N., Abdul Wahid Mohd, Individual taxpayers perception Towards Self-Assessment, Journal of the Academy of Applied Business, 2013.
9. Helhel & Ahmed, Factors Affecting Tax Attitudes and Tax Compliance, European Journal of Business and Management, vol.6.No.22.2014.
10. Kasipillai, J. and Shanmugam, B. Taxation in Malaysia; Non-Compliance and investigations. Malaysia; percetakan UPCAS Sdn. Bhd. 1997.
11. Lars p. Feld and Bruno s. Frey, Tax Compliance as the Result of a Psychological Tax Contract, Law & policy, vol.29, No.1, 2007.
12. Ling, Lai. Ming, Self-assessment Tax system and Compliance Complexities, Oxford Business & Economics Conference program. Malaya, Malaysia, 2009.
13. Nelson Maseko, A Review of Factors for Tax Compliance, Fascile Economics And Applied Informatics, Romania, vol.5.No.25.2014.
14. Nzioki & Peter, Analysis of Factors Affecting Tax Compliance in Real Estate Sector, Research Journal of finance and accounting, Kenya, vol.5.No.11.2014.
15. Tapan K. Sarker. Improving Tax Compliance and self assessment in Bangladesh, International Bureau of Fiscal Documentation, 2003.
16. Tsos, T.R., Does Culture Influence Tax Morale ? Evidence from Different European Countries, Working Paper, No17, 2014.
17. Wenzel, Michael, The Social Side of Sanctions; personal and Social Norms as Moderators or Deterrence, Law & Human Behavior, 2002.